

المشاركة السياسيّة الانتخابيّة لدى العرب في

النقب خلال العَقد الأخير

ورقة تقدير موقف

خليل دهابشة

أيلول 2019



تهيد:

قرّر ما يقارب نصف المجتمع الفلسطينيّ في إسرائيل الامتناع عن الإدلاء بأصواتهم في انتخابات الكنيست الحادي والعشرين التي جرت في نيسان هذا العام (2019). هذا السلوك المتمثّل في الامتناع عن التصويت من قِبَل المواطن العربيّ، الفرديّ في أساسه، والجمعيّ في مُجْمَله، يستدعي القيام بدراسة مستفيضة وتحليل عميق للواقع السياسيّ العقيم الذي يعيشه العرب في إسرائيل، ولعلاقتهم بسلطات الدولة السياديّة وعلى رأسها "الكنيست" كونها سلطة تشريعيّة بالتزامن مع محدوديّة تأثيرهم السياسيّ. ومن هذه المنطلقات، لا يمكننا تحليل هذا السلوك على أنّ المجتمع يرى في العمل السياسيّ ثانويّاً أو غير أساسيّ كما يدّعي أوكشوت في كتابه "العقلانيّة في السياسة". الغالبية العظمى من الناس تتعامل مع السياسة كعمل ثانويّ، فنحن نرى أنّ لكلّ فرد دوراً معيّناً ومسؤوليّة عظمى تقع على كاهله.¹

نسبة التصويت في انتخابات الكنيست (القائمة لا تشمل جميع السنوات)

العام	نسبة التصويت العامّة (%)	نسبة تصويت العرب (%)
1949	86.9	69.3
1951	75.1	85.5
1955	82.8	91.0
1996	77.0	79.3
1999	78.7	75.0
2003	67.8	62.0
2006	63.5	56.3
2009	64.7	53.6
2013	63.9	56
2015	72.3	64
2019	67.9	49.2

أثار تراجع نسبة التصويت بين الفلسطينيين في العَقد الأخير، في إسرائيل عامّة، ولدى أهل النقب خاصّة، استفهاماتٍ كثيرةً حول جدوى المشاركة السياسيّة البرلمانيّة من عدمها في ظلّ استمرار هيمنة معسكر اليمين على الخطاب والقرار السياسيّ الفاعل، ولا سيّما

¹ Oakeshott, Michael. (1991). **Rationalism in politics and other essays**. Liberty Fund Indianapolis. P. 44.

تجاه الفلسطينيين في إسرائيل. وبلغت نسبة التصويت للكنيست في دورته الحادية والعشرين (نيسان 2019) في أوساط النقبائين العرب 37.5%² (مقابل نحو 50% عند الفلسطينيين). هذه هي أدنى نسبة تصويت بين الشرائح السكانية كافة على الإطلاق.

إنّ تراجُع نسبة التصويت للكنيست لدى عرب النقب لا يعبر عن إشكاليات تنظيمية، أو عن احتجاج احترازي على أداء الأطر والفعاليات التي تمثل هذه الفئة، بقدر ما يعكس حالة راتجة وقناعة راسخة لدى أصحاب حق الاقتراع بشأن محدودية قدرتهم وممّثليهم على التأثير الفاعل والانتفاع المحقق من البرلمان بهيئته الحالية. الإدراك الجمعي لدى عرب النقب تسوده حالة من الخذلان تبلغ حدّ التشكيك في قدرة التمثيل العربي على إصلاح حال المجتمع العربي على وجه العموم، والنقباوي على وجه الخصوص، في القضايا الأساس وهي الأرض والاعتراف. كذلك إذا وضعنا التمثيل العربي تحت مجهر الإنجازات المطلوبة العينية، نجد أنّ البرلمانيين العرب لم يقدموا لناخبيهم إنجازات آنية ومنافع ملموسة ظاهرة للعيان يتطلعون إليها، ممّا ساهم في تسارع وتيرة التساؤلات والاستفهامات بشأن جدوى العمل البرلماني.

إنّ حالة الإقصاء والتهميش لمنتخبي الجمهور العربي، وانتقاد مواقفهم الإنسانية العادلة إلى حدّ شيطنتها من طرف المؤسسة الإسرائيلية، في القضايا المدنية والوطنية بديمومة مهاجمة خطابهم السياسي، ومطالبتهم بثبات البراءة وبعنوان الولاء لمؤسسات الدولة وأذرعها المختلفة، ووضعهم في مرمى الاتهامات، كلّ هذا أدّى إلى أزمة ثقة بين الناخب العربي وقيادته البرلمانية. في المقابل، سوّغت القيادة البرلمانية لجمهورها على الدوام ضرورة استعمال الساحة البرلمانية، وعدم تركها أبدأ، بكونها منصة مؤثرة وبوقاً إعلامياً ثاقباً لا يمكن التنازل عنه بغية فضح الديمقراطية الزائفة والتشريع العنصري وسياسات التمييز والإقصاء.

التشويه الذي تعرّض له البرلماني العربي على نحو منهجي من طرف المؤسسة الإسرائيلية، وجوقات إعلامية معادية لدورهم السياسي في العقدين الأخيرين تحديداً، أدّى إلى ضعفة قصى في مكانتهم السياسية وموقعهم الفاعل. هذا التشويه الخطير من قبل الخصوم لم يُستدرك من قبل المنتخبين العرب، وبالتالي أثر سلبيّاً على موقف الناخب العربي غير الحزبي الذي وصل إلى حالة التثبيط السياسي Political Inhibitions. إنّ ما نتج جرّاء التحريض هو تشكّل صورة قائمة لدى ثلّة من الناخبين العرب مُفادها أنّ "أعضاء الكنيست" العرب يعملون من أجل القضية الفلسطينية، ناهيك عن عدم اهتمامهم بالحقوق المدنية والخدمات المطلوبة للجمهور العربي. لقد اقتنعت قطاعات لا يُستهان بها من أبناء الجمهور العربي بهذا الزعم بشأن النواب العرب على أنّها حقيقة دامغة. كما وجد الممثلون العرب أنفسهم في حالة من الدفاع عن النفس أمام خصومهم السياسيين تارة، وأمام جمهور ناخبيهم تارة أخرى. إنّ الدور المعارض للبرلمانيين ممثلي الأحزاب العربية، وعدم انسجام خطابهم السياسي بطبيعة الحال مع صفوف المعارضة البرلمانية العادية التي تسعى إلى السلطة، وصعابهم في كثير من الأحيان في خانة المتفرّج على اللعبة السياسية بتجلياتها المختلفة، وكذلك وصعابهم في حالة دفاع مستفيض وتبرير مستمرّ لجدوى دورهم في التصدي لمعسكر اليمين.

² رودنييتسكي، أريك. (2019، 18 نيسان). [انتخابات 2019 من منظار الجمهور العربي](#). المعهد الإسرائيلي للديمقراطية. مستقاة بتاريخ (22.8.2019). (بالعبرية).

عدم الاشتراك في صنع اللعبة السياسيّة، وعدم القدرة على تحديد معالمها وقواعدها، فَرَضًا واقِعًا جديدًا وتساؤلًا مُلِحًا عن عمل البرلمانيّ العربيّ، ولا سيّما بعد تجربة القائمة المشتركة التي كانت الكتلة الثالثة من حيث الحجم. تنامي وتمادي تيارات اليمين، وعلو نجم ممثليها من الشعبويين على القيادات البرلمانيّة العربيّة واستفزاز مشاعرها ومشاعر منتخبيها، كل ذلك جعل الناس يفقدون الأمل من هذه المؤسّسة، إلى حدود النفور منها، فضلًا عن التشريعات التي ترسّخ طابع الدولة الإثنيّ - وعلى رأسها قانون القومية. بناءً على ما دُكر أعلاه، تتقلّص قدرة القيادة البرلمانيّة على إقناع الناس بالخروج للتصويت؛ وذلك أنّ العزوف عن التصويت هو أعمق من مسألة تشكيل أو عدم تشكيل قائمة مشتركة.

قراءة في السلوك الانتخابي في النقب:

برز التحوّل في أنماط تصويت عرب النقب تحديداً في انتخابات الدورة الثانية عشرة للكنيست عام 1988، حتّى إنّها شكّلت إذّاك علامة فارقة لدى السلطة، عندما صوّت ما يقارب 40% من الناخبين للحزب الديمقراطي العربي³ برئاسة عبد الوهاب دراوشة؛ إذ كانت الأحزاب اليهوديّة أو وكلاؤها يحصلون على حصّة الأسد من الأصوات النقبويّة قبل تلك الدورة. منذ تلك الفترة، لا يمثّل النقب استثناءً بسلوكه الانتخابي عن الجمهور العربيّ برّمته بقدر ما يمثّل حالة عامّة من اللامبالاة والعزوف عن السياسة تبدو أكثر وضوحًا.

في تسعينيات القرن المنصرم استمرّ دعم النقب للحزب الديمقراطي العربيّ وللحركة الإسلاميّة على الدوام، وذلك بنسبة مشاركة جيّدة تجاوزت النصف بدافعيّة وعنفوان. بلغت المشاركة ذروتها في الدورة الرابعة عشرة (1996) بنسبة 67%⁴، وفي الدورة الخامسة عشرة بنسبة 71.7%، وحصل الديمقراطي العربيّ على غالبيّة الأصوات في المواقع كافّة. وحصلت القائمة الموخّدة على المكان الأوّل في جميع البلدات والتجمّعات البدويّة.

التصويت للحركة الإسلاميّة والحزب الديمقراطيّ جرى كذلك بغطاء عشائريّ. المقصود بهذا أنّ هنالك عشائر وحمائل كاملة منحت ثققتها للنائب السابق طلب الصانع كممثّل عن النقب، وكذلك الحركة الإسلاميّة الجنوبيّة. تمكّن النائب السابق طلب الصانع من الوصول إلى جميع المضارب العشائريّة والحمائل والعائلات، ونجح في توظيف الميزات الثقافيّة الخاصّة بأهل البادية لصالح دعمه في الانتخابات كصوت للنقب ينطق بلسان حالهم، قبل أن تتطوّر النزعة الفرديّة وبداية التفكك العشائريّ في كلّ ما يخصّ السلوك الانتخابي الذي يبدو أكثر وضوحًا في العقد الأخير.

³ بن دافيد، يوسف. (1990، شباط). تقييم نتائج التصويت في انتخابات الكنيست الثانية عشرة. كراسة رقم 21. مؤسّسة سنونيت - الجامعة العبريّة. مستقاة بتاريخ (5.7.2019). (بالعبريّة)

⁴ كتاب الإحصاء السنويّ للبدو في النقب 2004. ص 139-144. مستقاة بتاريخ (29.8.2019). (بالعبريّة)

التباين في السلوك الانتخابي بين البلدات البدوية والمضارب غير المعترف بها:

يتوزع الناخبون النقبويون في سكانهم بين مجتمعات بلدية، ومضارب بدوية (عشائرية)،⁵ ومجالس إقليمية جديدة. يُقصد بالمجتمعات البلدية تلك البلدات التي أقيمت لتوطين البدو في السبعينيات والثمانينيات، مثل رهط وكسيفة وتل السبع وعرعة وحورة واللقيّة وشقيب السلام (77,907 ناخبين -2019). وبلغت نسبة التصويت في هذه المجتمعات 42%،⁶ علمًا بأن عددًا لا بأس به من سكان القرى غير المعترف بها مسجلة عناوينهم في هذه البلدات. هذه البلدات قامت في الأصل لمحاولة تسوية التوزيع الجغرافي لعشائر كبيرة وتصفية أرضها. على سبيل المثال، قامت رهط لتوطين عشيرة الهزيل، وتل السبع لتوطين عشيرة أبو رقيق، وشقيب السلام لتوطين عشيرة العزازمة، وكسيفة لتوطين عشيرة أبو ربيعة.

أما المَضارب البدوية (غير المعترف بها) المعروفة حسب العشائر التقليدية في الدوائر الرسمية (35,139 ناخبًا -2019)،⁷ فهي الأقل رغبة في المشاركة الانتخابية على الإطلاق بنسبة 25.5% من أصحاب حق الاقتراع في انتخابات نيسان المنصرم (2019)، و 34.2% عام 2015 في ظل القائمة المشتركة. العشائر البدوية المسجلة كعناوين انتخابية رسمية في لجنة الانتخابات ووزارة الداخلية تمثل اليوم سكان المَضارب غير المعترف بها (وعدها بالمئات). من الضروري التنبيه إلى أن صناديق الاقتراع الخاصة بالعشائر المختلفة تعتمد في البلدات التي أقيمت في الأصل من أجلها، وهو ما يسهم ظاهريًا في تدني نسبة التصويت إلى جانب عوامل أكثر عمقًا سنسرد بعض حيثياتها في هذا المقال.

في العقد الأخير، مع الاعتراف بمجتمعات جديدة وإطلاق مجالس إقليمية لإدارتها وإجراء انتخابات محلية فيها، انتقل الكثير من الواقعين تحت نفوذها أو من المقرر لهم ذلك من عناوين عشائرتهم إلى عناوين قراهم الجديدة (9051 صاحب حق اقتراع - 2019)، ومنها قرى مجلس إقليمي القسوم ويشمل القرى التالية: دريجات؛ كحلة؛ مكحول (مرعيت الكبرى)؛ السيد؛ مولدة؛ أم بطين؛ ترابين الصانع. ومنها كذلك مجلس إقليمي واحة الصحراء ويشمل القرى التالية: قصر السر؛ بير هداج؛ أبو قرينات؛ أبو تلول. على الجملة، نسبة المشاركة في هذه القرى الأربع شبيهة بنسبة البلدات السبع، فقد بلغت 42.6% في الانتخابات الأخيرة، و 40.9% في ظل المشاركة عام 2015.

ثمّة تباين كبير بين السلوك الانتخابي في البلدات الثابتة، وسلوك المَضارب البدوية كوحدات انتخابية. هذا التباين مرده إلى أسباب سيكولوجية وموضوعية نذكر منها: الوعي المجتمعي للسكان المتمدنين؛ تكثيف نشاط الأحزاب والقوائم في هذه البلدات من خلال المهرجانات والندوات وفتح المقرات الانتخابية والزيارات البيئية؛ عقد صفقات انتخابية غير علنية بين المنافسين القطريين للكنيست والمنافسين في الانتخابات المحلية؛ سهولة إمكانية الوصول إلى صناديق الاقتراع بالمقارنة مع سكان المضارب العشائرية غير المعترف بها.

⁵ مضارب بدوية (عربان): هي وحدة تعريف بنمط سكن قائم بحد ذاته شبيه بحارة متكاملة من حيث علاقات القرابة والجيرة والعلاقات بين الأفراد، وغالبًا ما تكون صلة الدم هي العامل المشترك لسكان المضارب. القرى غير المعترف بها بأسمائها التاريخية تجمع في كثير من الحالات العديد من المضارب.

⁶ رودنيتسكي، أريك. (2019، أيار). اقتراع العرب في انتخابات الكنيست الـ 21. [بيان](#)، نشرة رقم 17. مركز ديان للدراسات- جامعة تل أبيب. مستقاة بتاريخ (29.8.2019). (بالعبرية).

⁷ المصدر السابق.

إنّ الدافعية للمشاركة الانتخابية في المصّارب البدوية غير المعترف بها تُعدُّ شبه معدومة مع تزايد وتيرة هدم البيوت، والحرمان من أبسط الخدمات، والغبن والإجحاف اللاحق بها، مع فقدان الأمل في تحسين واقعها بسبب تعنت السلطة على الاقتلاع والترحيل وحتى زرع اليأس في نفوس السكّان.

قراءة تاريخية:

لرصد حالة المشاركة الانتخابية في انتخابات الكنيست في أوساط النقبويين، وتحليلها بموضوعية متناهية ومن ثمّ عرضها دون مواربة، تصبح القراءة التاريخية حتمية لا محالة. وابتغاء تقديم عرض سرديّ للسلوك الانتخابي لهذه الفئة، لا بدّ من العودة بأثر رجعيّ - وإنّ على نحوٍ خاطف- إلى حقبة السبعينيات بالتزامن مع رفع الحكم العسكريّ قبل نحو خمسة عقود وبروز الفاعلية الانتخابية لبدو النقب في الدورة السابعة من خلال التصويت لحزبيّ مپاي ومپام، مروراً بالدورة الثامنة عشرة (2009) التي برز خلالها تدني نسبة التصويت إلى 35.79% من أصل 71,927 ناخباً⁸، وصولاً إلى الدورة الانتخابية الحادية والعشرين في نيسان الفائت (2019) التي سجّلت خلالها كذلك نسبة تصويت متدنية تمثّلت في مشاركة 37.5% فقط من بين أصحاب حقّ الاقتراع البالغ عددهم نحو 122 ألف نسمة.

لم تتشكّل حالة فاعلية سياسية جدية تُذكر في صفوف عرب النقب إبّان حقبة الحكم العسكريّ، وذلك لأسباب كثيرة نذكر منها:

- عزل هذا الجزء جغرافياً وديمقراطياً عن سائر أجزاء الوطن من اتّجاهات أربعة وتركيز العيش في منطقة السياج؛

- غياب المدينة والنخب المثقفة عن المشهد السياسيّ؛

- التوزّع الجغرافيّ الواسع على قلة العدد وقلة الحيلة، وإحكام القبضة على الناس ورصد تحركاتهم وكبح جماحهم بالكامل إلّا لمقتضيات الضرورة وتعزيز الدور القياديّ لمشايخ العشائر المتبقية في فلسطين ورسمهم كوسطاء بين السلطة والسكّان.

بناءً على ما ذكر آنفاً، فنّ المشاركة في الانتخابات ما كانت إلّا تلبية لرغبة الحزب الحاكم "مپاي". لقد شبّ جيل كامل مدرّكاً في وعيه ووجدانه أنّ المشاركة السياسية وممارسة حقّ الانتخاب عند عرب النقب هي تحصيل حاصل للحالة السياسية القائلة بأنّ التصويت ضرورة وجودية وإثبات ولاء لمؤسسات الدولة السيادية وعلى رأسها الكنيست وكنوع من أنواع التقيّة السياسية. وتداول الناس لفترة طويلة التعبير "انتخابات الحكومة" و "انتخابات الدولة" باعتبار الانتخابات من المسلمّات، لا يتأخّر عنها كلّ ذي عقل سليم. كان التصويت يسير في اتّجاه واحد لا ثاني له، كما جرى الاتفاق عليه بين الوسطاء والحزب الحاكم، وكأنّ لسان حاله يقول: "صوّتوا لمن أصوّت".

في تلك الحقبة كان للانتخابات برنامج واضح، تبدأ معاملة بزيارة المسؤولين من حزب مپاي لمشايخ المنطقة. آنذاك جرت العادة أن يُدعى أبناء المشايخ والوجهاء من العشائر كافة كتقليد اجتماعيّ متّبع، وتُحسّم العملية الانتخابية بمشاركة الجميع على أن يحصل

⁸ Abu Bader, S., & Gradus, Y. (2010). *The Negev bedouin: Statistical data book*. Beer-Sheva: The Robert Arnow Centre for Bedouin Studies and Development, The Negev Centre for regional Development.

المشايع على مبتغاهم، ويحصل الوسطاء مع السلطة على قوّة وتأثير كبيرين تُستغلّان لتحسين صورة العشيرة أو المجتمع أمام السلطة، ولتذليل الصعاب أمامهم بالاستجابة لمطالبهم البسيطة والعينية وفي كثير من الأحوال على نحوٍ فوريّ.

مثل المشايخ في النقب دَوْرَ الوسطاء بين الحكم المركزيّ والفئات المجتمعيّة، واعتُبرت الانتخابات رافعة لتجديد العهد ولتوثيق العلاقة مع ممثلي سلطة مپاي ومپام حتّى بداية السبعينيات.

حصلت المَشَيْخَة في النقب على امتيازات عديدة من السلطة والنفوذ عزّزت دَوْرَها الاجتماعيّ والسياسيّ على الصعيد المحليّ. وحظي المشايخ على احترام واسع على المستويين الحكوميّ والشعبيّ على حدّ سواء. تلخّصت سلطة المشايخ في الحصول على تصاريح لرعي المواشي في مناطق معيّنة، إذ كانت الثروة الحيوانية مصدر العيش الأوّل. كذلك ممكّن المشايخ من تحرير المواشي التي صادرتها الدوريات الخضراء، أو التي دخلت خطأً مناطق عسكريّة أو مناطق محرّمة. استطاع الشيخ التوسّط لدى السلطة لتحرير من اعتقلوا لقيامهم بمخالفة الأنظمة المتعلقة بالحكم العسكريّ، أو لتحرير من اعتقلوا نتيجة شجارات عائليّة، وما إلى ذلك من الوساطات في الدوائر الحكوميّة، والشهادة بحسن السلوك لمن دُعِيَ مضطراً، وتوزيع المؤونة على العشيرة... والقائمة طويلة.

اجتمع المشايخ على نحوٍ دَوْرِيّ في سوق السبع من كلّ خميس في الصباح الباكر. وكلّ من أراد الوصول إلى المشايخ أصحاب النفوذ لقضاء حاجة عرّف مكان وزمان جلوسهم في المدينة. هذا التقليد الذي أوشك على التلاشي تماماً كان قائماً منذ تأسيس المدينة في زمن الأتراك، وشكّل نقطة التقاء مباشرةً على أرض الواقع بين القيادة والناس. صدرت التعليمات والتوجيهات الداخليّة الخاصّة بالمجتمع البدويّ من مقهى يافا ومقهى أبو إسحاق وباب الحديد المتعارف عليها في بئر السبع، ووصلت بسرعة الريح إلى أطراف البادية. استعمل المشايخ هذا المنبر للتشاور، ولإبداء مواقفهم السياسيّة والاجتماعيّة، ولحث الناس على ضرورة التصويت كوسيلة صلة مع الحكومة.

في الدورة الثامنة للكنيست، شكّل الشيخ حمّاد أبو ربيعة قائمة عربيّة باسم "القائمة العربيّة للبدو والفلاحين" تابعة لحزب مپاي، وحازت عام 1973 على 56% من أصوات أبناء النقب، وبلغت نسبة التصويت 63% مقابل 58% في الكنيست السابعة. استمرّ أبو ربيعة في عمله السياسيّ، وشكّل في الدورة التاسعة مع شركاء آخرين قائمة انتخابية عام 1977، وبلغت نسبة التصويت لها من أصحاب حقّ الاقتراع من أبناء النقب 58%.

حتّى الكنيست العاشرة، منح البدو حزبيّ مپاي ومپام ثمانين في المئة (80%) من أصواتهم مباشرة أو عبر قوائم الأقليات التابعة لهما، إلى أن حصل التحوّل في الدورة الثانية عشرة لصالح الأحزاب العربيّة. حصل الشيخ حمّاد أبو ربيعة بعض المطالب العينية، أهمّها المساهمة في فتح مدارس جديدة وعيادات طبيّة لأبناء العشائر في مواقع مختلفة في النقب.

على الرغم من المعطيات المفاجئة في التصويت لصالح الحزب الديمقراطيّ العربيّ في الدورة الثانية عشرة، ومنعاً للبس أو إساءة التأويل، يمكن الجزم بأنّ دَوْرَ الباحثين عن "المَشَيْخَة" كان عاملاً مساهماً في تفكُّك المبنى السياسيّ القائم على الولاء العشائريّ. في تلك الدورة تحديداً، برز دَوْرَ الوجهاء الذين بحثوا عن حظوة "المشيخة" في ما يمكن تسميته: "التحرُّر السياسيّ من سلطة المشايخ التقليدية"، وذهبت الكثير من الأصوات لأحزاب اليمين وعلى رأسها الليكود تحديداً. وأدى موشيه أرنس (ليكود) وعيزر فايتسمان

("ياحد") كل على حدة دورًا بارزًا في هذا الاتجاه. وبذل الوجهاء الغالي والنفيس من أجل الحصول على لقب "شيخ عشيرة"، وذلك في تعبير واضح عن الانسلاخ عن عشائر الأمم بحثًا من وجهائها عن السلطة والنفوذ بأيّ ثمن،⁹ وهو ما أضعف في نهاية المطاف مؤسسة المشيخة لكثرة منتسبيها. بالفعل حصل العشرات في تلك الحقبة على استحقاق المشيخة، وتحولت حمائلهم إلى عشائر مستقلة عن عشائر الأصل التي خضعوا لحماها ونفوذها منذ الفترة العثمانية. هذه التحولات المثيرة للاهتمام، في ما يُعرف بالولاءات القبليّة، سرّعت تفكيك المبنى السياسي الموحد للنقب بجميع أطيافه وتركيباته، وتقويض المسلمات الانتخابية التي صدرت من مؤسسة المشيخة لمناطق النقب كافة.

عوامل ظاهرة وباطنة لتدني نسبة تصويت النقباويين للكنيست في العقدين الأخيرين:

يختلف حاضر سلوك المشاركة السياسية الانتخابية لدى النقباويين عنه في الماضي. فقد شهدت حقبة السبعينيات زخمًا وفاعلية انعكسا في نسبة مشاركة جيدة بصرف النظر عن أسبابها؛ إذ لوحظ تراجع كبير في نسبة التصويت في العقدين الأخيرين بلغ حدّ العزوف والإحجام عن صناديق الاقتراع في الانتخابات القطرية. هذا الحال يستدعي الكثير من الاستفهامات لاستدراك الحالة السياسية المتمثلة في الإحجام عن المشاركة السياسية بخيرها وشرها. هذه الحال تستحق الوقوف على الأرقام الجديدة، ومستجدات اليوم مقارنة بالأمس، واختلاف الحاضر عن الماضي، مع تحديد العوامل ذات الصلة والتأثير.

في هذا الجزء من المقال، سأعرج على وقفات من شأنها أن تعطي تفسيرًا منطقيًا لواقع الحال إذا أردنا مقارنة السلوكيات الانتخابية، لا لغرض المقارنة فحسب، بل لفهم الماضي والحاضر قدر المستطاع، ولتنبؤ حالة المستقبل السياسي لهذه المجموعة في ظل المعطيات الحالية.

● التحرر من الوعد والوعد وبصمة الولاء على غلاف الهوية: اتسمت الجولات الانتخابية منذ حقبة الحكم

العسكري حتى انتهاء هيمنة حزب مپاي بالوعد لمن يصوت والوعد لمن لا يصوت. فقد جرى تصوير الانتخابات على أنها أداء واجب حتمي شأنه كشأن خدمة الدولة، وتُدراً للشبهات من خلال توقيع "بصمة"¹⁰ من مسؤول الانتخابات في الصندوق على المكان المخصّص في بطاقة الهوية تكون شهادة على ولاء الناخب. وقد استغل ناشطو الأحزاب والمرّجون لها هذا المدخل استغلالاً جيّداً، وبخاصة بين الفئات الشعبية البسيطة، إذ ادّعوا إضافة إلى ذلك أنّ الشخص الذي لا يصوت معرّض لاقتطاع مخصّصات التأمين الوطني منه. كبار السن كانوا الأكثر حرصاً على القيام بواجبهم الانتخابي، وغالبيتهم العظمى كانوا يصلون إلى الصناديق في ساعة مبكرة، وهمم الواحد الإدلاء بالصوت وإنهاء المهمة في أسرع وقت ممكن. وأذكر جيّداً، من خلال عملي داخل صناديق الاقتراع منذ نهاية المرحلة الثانوية في منتصف التسعينيات، أنّ بعضاً من كبار السن عندما يُدلون بأصواتهم كانوا ينتظرون بفارغ الصبر ختم الهوية بـ "بصمة ولاء"، ويصرّون على ضرورة الختم. أمّا

⁹ بن داقيد، يوسف. مصدر سابق.

¹⁰ اعتمد هذا الإجراء حتى الدورة الثالثة عشرة عام 1992.

اليوم، فما عاد لهذا التهديد من صدى، وما عاد ينطلي على أحد منذ جرى إلغاء عملية الختم في بطاقة الهوية. وقد يكون هذا بمثابة تحرُّر من براثن الاستغلال والتهديد، ممَّا حدا بالناخب إلى العزوف عن المشاركة في عملية الانتخابات.

● **إنهاء عمليات الشطب وتشديد الرقابة من قبل لجنة الانتخابات:** منذ أن أصبح التصويت للأحزاب العربية شائعاً في النقب، لم تعد للأحزاب اليهودية حصّة الأسد من الأصوات؛ فقد شُدَّت المراقبة على صناديق الاقتراع على نحوٍ لافت، وما عاد الشطب أمراً ممكناً. فمُحاصصة الأصوات، وإن كانت تحصل في الماضي، ما عادت متاحة في الدورات الأخيرة بسبب تشديد المراقبة وضبطها، الأمر الذي جعل نسب التصويت حقيقية وتتسم بالتراجع المستمر.

● **العامل الثقافي والاعتبار الشخصي:** ينضوي تحت هذا العامل الكثير من السلوكيات الانتخابية الفردانية والجماعية على حدٍّ سواء. وللشخصانية دور بارز في هذا التوجّه؛ إذ يرى أبناء البادية أنّ توجّه صاحب الحاجة لمن هو في حاجته أمرٌ ألفبائيٌّ ومُلحٌ جداً. يُتوخى من المرشّح التوجّه إلى الناخبين بنفسه في هذه الحالة، لا عبر أحد الناشطين الحزبيين (مع حفظ الألقاب). هذا التوجّه الشخصي، الذي يقوم على إنشاء معرفة خاصة بين المرشّح والناخب، يضع العلاقة الانتخابية في مكان آخر، وهو ضمان لعدم انتهاء العلاقة بانتها الانتخابات. لا أقصد هنا التوجّه لكلّ ناخب على حدة، بل أقصد التوجّه لأرباب الأسر الموسعة التي تشمل الأب والأبناء المتزوجين وأبناءهم. ارتفاع عدد الناخبين إلى عشرات الآلاف يجعل هذه المهمة صعبة جداً، إلا أنّ عدم اتّباعها يجعل نسبة التصويت في انخفاض مستمر. عدم التوجّه لعناوين ورموز معينة يفسّر في الأرض على أنه استعلاء واستغناء عن أصوات هذه المجموعة. وغالباً يكتفي الفرد بأن المرشّح المرغوب به مَنَح "الكباريه" مكانتهم الخاصة وتشرّف بالوصول إليهم. بالطبع لا يمكن اعتماد هذا النهج دون إردافه بترتيب عملية الوصول إلى صناديق الاقتراع وتحديد هوية الناخبين وأماكن اقتراعهم، وهو ما لم يحصل على نحوٍ منظم في غالبية مناطق النقب في الدورات الانتخابية الأخيرة، لأنّ العمل الانتخابي تمركز في الغالب على مستوى العموم لا الخصوص. لا يفوتني في هذا الصدد أن أذكر أنّ الضوء الأخضر متاح أمام ممثلي الأحزاب العربية ومرشّحيها فقط، وأنّه ليس ثمة رغبة عامّة في التصويت للأحزاب اليهودية التي تعمل خلسة في مناطق كثيرة -ولا سيّما في المصّارب غير المعترف بها.

● **حين يقرّر الرجال تبقى النساء خارج النطاق:** تستمر الميزات الثقافية البدوية في القيام بالدور البارز والمؤثّر في الفعالية الانتخابية والسلوك الانتخابي لمجموعة النساء التي تشكّل نحو 50% من أصحاب حقّ الاقتراع؛ فأبناء المجتمع البدوي يفضلون عدم ظهور المرأة في الحيز العامّ إلا لمقتضيات الضرورة، والانتخابات تُعتبر حيزاً ذكورياً ونقطة احتكاك ينبغي تفاديها ما دام الأمر ممكناً. كثير من الأفراد القائلين بضرورة التصويت يناون بنسائهم عن الوصول إلى صناديق الاقتراع، ويتساءلون عن مدى تأثير صوتها!

أشارت تقارير الأمم المتحدة إلى القوالب النمطية الاجتماعية والثقافية السائدة في ما يتعلق بمشاركة النساء باعتبارها عائقاً أمام النساء من ممارسة حقهن في التصويت وفي الترشح للمناصب العامة، والمشاركة في نشاط في الحياة السياسية والعامة.¹¹

عدد النساء اللواتي يدلن بأصواتهن قليل جداً مقارنة بالرجال، بل إن الحديث عن مسألة تصويت النساء في بعض المحافل يُعتبر خدشاً للحياء، وقد يؤدي في بعض الحالات إلى رد فعل حاد من قبل الناخبين الذكور.

المرأة ("نصف المجتمع" - إن شئتم) تنأى بنفسها عن مسألة الانتخابات القطرية وحتى المحلية، وتسلم في الواقع بأن هذه الساحة خالصة للرجال دون غيرهم. فهي لا تسأل، ولا تحاور، ولا تستنفر، وبالتالي هي معيئة عن الخطاب السياسي والفاعلية الانتخابية محلياً وقطرياً إلى أن يقضي الله أمراً كان مفعولاً.

قد يسأل سائل: ما هو سرّ خروج النساء بأعداد كبيرة للتصويت في الانتخابات المحلية، وغيابهن عن الانتخابات القطرية؟

خروج النساء بأعداد كبيرة في الانتخابات المحلية يحظى بتأييد غالبية الأطر والقيادات المحلية، ويصور على أنه من الضرورات التي تبيح المحظورات. بل على العكس، يُعتبر هذا الخروج بطولياً، ولا تشوبه شائبة، ولا تصنعه إلا "النشآت" شقائق الرجال وبنات الرجال. إن مشاعر "الفرجة" الجياشة تدفع بالنساء إلى الخروج للتصويت بأعداد كبيرة، فتنتظر الناخبات بفارغ الصبر في طوابير الاصطفاف الانتخابي لساعات طويلة، للوصول إلى الصندوق والإدلاء بأصواتهن مع باقية من الدعوات المتواصلة بالفوز والظفر والساد والتوفيق. إن الدافع الأساسي من وراء فاعلية النساء الانتخابية في الانتخابات المحلية ما هو إلا رغبة من الرجال.

إقبال كبير على الانتخابات المحلية بالتزامن مع الإحجام عن الانتخابات القطرية:

منذ بداية الألفية الحالية، شهد النقب تراجعاً كبيراً في اهتمام الناس بالانتخابات القطرية، مُد أصبح لديهم بديل محلي. وأخذت الانتخابات المحلية تقص مضاجع الكثير بعد أن أصبحت سيرتها شغلهم الشاغل. وتحولت كلمة "انتخابات" إلى ما يشبه المرادف لكلمة "محلية". فبدون مداينة أو موارد، الحديث عن الانتخابات المحلية والوقوف على حيثياتها وتفصيلها وتحليلها والاهتمام بها عند الغالبية العظمى من الناس لا يشبه في أي حال من الأحوال الانتخابات القطرية. الانتخابات القطرية اكتسبت مفهوماً فضفاضاً، وصوّرت على أنها شأن من شأن له.

تمنح الانتخابات المحلية شعوراً جماعياً بالنشوة والمفاخرة والانتماء؛ فعند فوز طرف ما فيها، سرعان ما تُسمع أصوات الرصاص ممزوجة بأصوات المفرفعات (بغية التمويه)، وتبدأ الاحتفالات والدحية والسمر وتستمر ثلاثة أيام بلياليها. ينتاب كل فرد في الائتلاف الفائز شعوره بالفوز المحقق، وفي المقابل نجد من خسر يشعر بأن الخسران شخصي تسوده الحسرة والندامة، وتنتظر المجموعة

¹¹ مجلس حقوق الإنسان. (2014، 30 حزيران). التقرير السنوي لمفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان وتقارير المفوضية السامية والأمين العام: "العوامل التي تعوق المشاركة السياسية على قدم المساواة بين الجميع والخطوات اللازمة لتأخذها للتغلب على هذه التحديات".

الخاسرة بعين العتب إلى من لم يصوت، ويبتهم أنه ممن ساهموا في الخسارة، وغالبًا قد يتعرض لحرمان اجتماعي. يشعر الناس بأنهم مؤثرون في انتخابات المقاطعات المحليّة، ويرون نتيجة عملهم على الفور وعلى أرض الواقع من خلال اختلاط الأحاسيس بالواقع السياسي والاجتماعي الذي ينشأ في المنطقة خلال فترة وجيزة. هذا الشعور البعيد المنال في الانتخابات القُطريّة جعل الناس يكتفون بما توفر لهم هذه الجوقة المحليّة من أجواء ونتائج ملموسة لا تقبل التأويل، وفي غنى وابتعاد عن الساحة الأكبر والتي لا تُعني ولا تسمن من جوع -على حدّ تعبير الكثير من الناخبين- حتّى حين يُدلون بأصواتهم على استحياء.

غياب التثقيف الحزبي: النشاط السياسي العام والانتخابي بالتحديد لن يتجسّد ولن يؤثر على أرض الواقع بدون المعرفة السياسيّة القائمة على التربية السياسيّة.¹² لم يكن للأحزاب الأيديولوجيّة انتشار واسع في أوساط النقبويين، على الرغم من تأثير خطابها السياسيّ وغطيانه على كثير من المواقف الوطنيّة. يُستثنى من هذه القاعدة الحركة الإسلاميّة التي حظيت بقاعدة راسخة وتأييد شعبيّ كبيرين. نجحت الحركة في تغليب الخطاب الوحدويّ والأخويّ في النقب، وجمعت بين مركّبات اجتماعيّة عديدة، إلا أنّها وقعت في فخّ العشائريّة عند خوضها الانتخابات المحليّة وما كان لها من قرار. النشاط الحزبيّ العربيّ ضعيف جدًّا، والأفراد المسيّسون حزبيًّا هم قلة ولا يشكّلون حالة يُشار إليها بالبنان لا في الندوات السياسيّة ولا في المناظرات ولا في المعسكرات الشبائيّة والنسويّة وغيرها. هذه الحالة خلقت فجوة بين الناخبين والأحزاب بلغت حدّ التنكّر للعمل الحزبيّ، الأمر الذي أدى في نهاية المطاف إلى خلق فكرة مشوّهة ملخّصها أنّ الحزب شيء والناس شيء آخر. وتُسمع الأصوات المنادية للأحزاب في عمليّات الهدم أو قمع الحقوق. اقتصر المفهوم الحزبيّ على أنّه وسيلة دفاع يُتّجأ إليها للمرافعة والتصديّ في حالات الغبن السياسيّ. كذلك تُسمع أصوات تتهم الأحزاب بالتقصير والمماطلة، علمًا بأنّ الأحزاب هي مجموعات من الناس يحملون همومهم السياسيّة وطموحاتهم وأحلامهم لنيل مبتغاهم والوصول إلى السلطة وإخضاعها لإرادة الحزب في نهاية المطاف. فن لم يندمج الناس في الأحزاب، وإن لم تتمكّن الأحزاب من توسيع قاعدة المنتسبين إليها من أبناء النقب على مشاربهم وفئاتهم العمريّة كافّة، فنّ الحالة الانتخابيّة الحاليّة ستبقى على حالها، بل ستزداد سوءًا في ظلّ تراجع واندثار خطاب الأحزاب الأيديولوجيّة في العالم لصالح مجموعات المصلحة التي تتشكّل على جميع المستويات، وتطرح نفسها كبديل سياسيّ أكثر جدوى وفاعليّة وتناسب مع التحوّلات الكونيّة مبرونة تامّة.

الكثير من الشباب لا يعرفون من الأحزاب إلا أسماءها، ولعلّه ثمة منهم من لا يعرفون الفرق بين حزب وآخر، وليس لديهم اهتمام في ذلك. إنّ خطاب الأحزاب بحاجة إلى تحديث وتحديث مجدّد، وتقديمه إلى الشباب بما يتناسب مع أهوائهم وتطلّعاتهم.

شعارات فضفاضة ضررها أكثر من نفعها: رفعت بعض الأحزاب شعار "صوتك يحمي بيتك". وهذه الحماية المؤكّدة يضمنها انتخاب المرشّح الذي يدافع عن المنزل. كان لهذا الشعار صدى سلبيّ، وأصبح مثار استهزاء في مناسبات كثيرة. إنّ رفع شعار "صوتك يحمي بيتك" جاء مترامًا مع ارتفاع ملحوظ في وتيرة الهدم (هُدم نحو 2,326 عام 2018).¹³ على أيّة حال، لكلّ مقام مقال، والأوّل هو أن يكون الشعار على النحو التالي: "بصوتي وصوتك نحمي بيوتنا"؛ "أنا وأنت معًا نحمي بيوتنا"؛ "يدًا بيد نحمي بيوتنا"... التوعية الجماهيريّة هي رصيد رصين للتصديّ لهدم البيوت. ومن المحزن جدًّا أنّ نسبة المشاركة في الفعاليّات الخاصّة بهدم البيوت ما هي إلا

¹² Oakeshott, Ibid. Pp. 43-69.

¹³ بن زخري، ألموج. (2019، 11 شباط). هدم غالبيّة البيوت بيد أصحابها [بزعم] البناء غير القانوني في التجمّعات البدويّة غير المعترف بها للخوف من العقاب الاقتصادي. [هارتس](#). مستقاة بتاريخ (22.8.2019). (بالعبريّة)

ردود فعل هزيلة لا ترتقي إلى مستوى الحدث في أغلب الحالات. شعار "صوتك يحمي بيتك" بحاجة إلى مصداقية، فلم تستطع القيادة أن تقود الناس نحو مشروع التثبيت والاعتراف والتصدي للهدم يدًا بيد مع الناس وعدم إيهاهم بأن "الصوت" وحده يستطيع عمل كل هذا.

المناداة بالمقاطعة نكائية: على ما يبدو، ثمّة دوافع نفسية تفسّر دوافع أو منطلقات بعض الأصوات التي تنادي بالمقاطعة على شبكات التواصل الاجتماعي¹⁴. المفارقة أنّ هنالك من يدعون إلى عدم التصويت للقوائم العربية، وينادون بضرورة دعم الأحزاب اليهودية. أمّا من ينادون بدعم الأحزاب اليهودية، فادّعاؤهم أنّه بمستطاعها إنجاز ما لا يمكن إنجازه بدونها، مثل وقف هدم البيوت. لا أعرف على وجه التحديد كيف خلصوا إلى هذه النتيجة؛ فنّ هذه الأحزاب وقيادتها لها موقف سلبيّ من القرى غير المعترف بها وتعتبر البناء فيها مخالفاً للقانون.

خلاصة:

وجود مرشّحين من النقب في أماكن مضمونة في قوائم المرشّحين العربية في الفترة الراهنة ما كان له أن يرفع نسبة المشاركة على نحوٍ بارز، أو أن يقلب ميزان القوى بين المشاركين والممتنعين أيّاً كانت دوافعهم. يكمن الدليل لفهم هذا الادّعاء في نسبة المشاركة الانتخابية في انتخابات عام 2015 (آذار) في ظلّ القائمة المشتركة مع وجود تمثيل مضمون للنقب لم تتجاوز في حينه الـ 47% من أصحاب حقّ الاقتراع، أي بفارق 9.5% زيادة عن الدورة الأخيرة (نيسان 2019). إنّ تدني نسبة المشاركة الجماهيرية في الانتخابات العامة إلى حدّ تجاوز الثلث بقليل يتطلّب بصورة حتمية إعادة النظر في ماهية العلاقة بين الفرد والمؤسسة التي يعكف على انتخابها، باعتبارها موقعاً لتمثيل إرادته السياسية وطموحاته المطلبية وله الحقّ باختيار من يمثله فيها. البرلمان هو مؤسسة المرشحين السياسيين. يترتّب على هذا الادّعاء أنّ المواطن المريد يدفع من يريد طوعاً ليكون في مركز مؤثّر ومكان رصين، ويتماثل مع من ينتخب بانسجام تامّ كما هو الحال في انتخابات السلطات المحلية (المقاطعات الجغرافية) كما يحدث في مجتمعنا. والإنسان بطبعه لا يتنازل عن مصادر القوة والتأثير إذا كان الصدى مسموغاً والنتائج ملموساً.

لا تؤدي الأيديولوجيا والعقيدة دوراً بارزاً في تدني نسبة التصويت في النقب، كما يروّج البعض، لا من قريب ولا من بعيد. المقصود بهذا أنّ مقاطعة الانتخابات غير ناجمة عن قناعات سياسية ومواقف فكرية أصلية تعبّر عن نهج احتجاجي على سياسات السلطة ونهجها القمعيّ. فالحكم المحليّ أو حكم المقاطعات مقتطع من الحكم المركزيّ، وهو ذراع من أذرعه العملية ويلقى إقبالاً كبيراً وتجيئاً مهيئاً يشهد له القاضي والداني. الحكم المحليّ وحاله في بلادنا شبيه -إلى حدّ ما- بنظام الإقطاع الذي شهدته أوروبا لقرون طويلة، والذي أدّى إلى تعزيز دور القيادات المحلية ومن ثمّ إلى تفويض الحكم المركزيّ بأشكاله كافة آنذاك. المتابع للشأن العامّ يلاحظ جلياً استعداد أطراف انتخابية لدعم مرشّح محليّ أفرزته الانتخابات المحلية بغضّ النظر عن الحزب الذي يتفق معه المرشّح، وكانت هنالك محاولة جدية في انتخابات نيسان الفائت (2019) لتشكيل قائمة من "الإقطاعيين" لخوض الانتخابات لوحدها، أو الاتفاق مع بعض الحركات على أمل الحصول على تمثيل لائق من خلال محاصصة توظيفية وصفقات رابحة.

¹⁴ زيسر، باروخ. (محرر). (1993). علوم السياسة بمختلف أنواعها، مذاهب وتوجهات في دراسة السياسة. تل أبيب: الجامعة المفتوحة. ص ص 407-416 (بالعبرية)

التنامي الكبير في أعداد الشباب البالغين في منطقة النقب، الذي ضاعف نفسه أكثر من خمس عشرة (15) مرّة منذ انتهاء الحكم العسكري حتّى الآن، بحاجة مُلِحّة إلى مشروع سياسي تَوَعُويّ شامل، يركّز على عنصر التثقيف والهويّة والانتماء ومن تَمَّ المشاركة السياسيّة الفاعلة كواجب فرديّ ومجمعيّ من أجل المصلحة العامّة. لا أقصد المشاركة السياسيّة البرلمانيّة بقدر ما أتطلّع إلى التفاعل مع القضايا الأساسيّة المحوريّة في حياة ووجدان هذا الجزء الحيّ من أبناء الشعب العربيّ الفلسطينيّ، ولا سيّما قضية الأرض والمسكن والاعتراف، والخروج من حالة التثبيط السياسيّ إلى حالة الفعل والمبادرة.